

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/7
9 August 2017
ORIGINAL: ARABIC

المجلس



الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)



اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية
الدورة الثانية عشرة (تمويل التنمية)
بيروت، 4-5 كانون الأول/ديسمبر 2017

البند 8 من جدول الأعمال المؤقت

جدوى إنشاء منتدى عربي لتمويل التنمية

موجز

أعدت هذه الورقة استجابة لطلب من الدول الأعضاء في الإسكوا، وتماشياً مع الفقرة 27 (ج) من إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتتناول الحاجة إلى منتدى لرصد تطبيق خطة عمل أديس أبابا ولتعزيز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية وغير ذلك من المبادرات الإقليمية، وبما في ذلك المجالات ذات الأولوية التي حددت في المنتدى العربي الإقليمي للتنمية المستدامة.

وتبحث هذه الورقة في دور مختلف المنتديات العاملة في المنطقة والمسارات المتبعة في مناطق أخرى في رصد خطة عمل أديس أبابا. كما تتوخى مجموعة من الخيارات للمنتدى المقترح، مع الأخذ بالاعتبار شواغل الدول الأعضاء وأولوياتها والحاجة إلى الاستفادة من المرونة التي يوفرها التمويل الدولي لإطار التنمية، وذلك سعياً إلى المزج بين الأولويات الوطنية والمشاريع الإقليمية للتنمية المستدامة.

وممثلو الدول الأعضاء مدعوون إلى مناقشة هذه الورقة وتقديم التوجيهات بشأن المنتدى المقترح بما يتماشى مع إعلان الدوحة والقرارات المعتمدة في دورة الإسكوا التاسعة والعشرين.

المحتويات

| <u>الصفحة</u> | <u>الفقرات</u> | |
|---------------|----------------|--|
| 3 | 4-1 | مقدمة |
| | | <u>الفصل</u> |
| 3 | 10-5 | أولاً- التحديات |
| 5 | 14-11 | ثانياً مننديات ومنابر مواضيعة في المنطقة العربية |
| 6 | 19-15 | ثالثاً- تجربة المناطق واللجان الأخرى |
| 6 | 22-20 | رابعاً- التفويضات |
| 7 | 26-23 | خامساً- المندي العربي لتمويل التنمية |

مقدمة

- 1- صدرت خطة عمل أديس أبابا عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، واعتمدها الجمعية العامة في تموز/يوليو 2015 (A/RES/69/313). وتحدد خطة العمل الرؤية العالمية لتمويل الأهداف التي جسدها لاحقاً خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والتي اعتمدها الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر من العام نفسه (A/RES/70/1).
- 2- وخطة العمل إطار شامل يرمي إلى موازنة تدفقات الموارد الحكومية والخاصة، المحلية والدولية، التقليدية والمبتكرة، وكذلك السياسات والاتفاقات مع مقتضيات التنمية المستدامة. وهي بمثابة دليل يوجه إجراءات الحكومات والمنظمات الدولية وقطاع الأعمال التجارية والمجتمع المدني. والمجالات الأساسية السبعة لتلك الإجراءات، والتي تشمل أكثر من 150 تقييماً، تغطي التالي: الموارد العامة المحلية؛ الأعمال التجارية والتمويل من القطاع الخاص على الصعيدين المحلي والدولي؛ والتعاون الإنمائي الدولي؛ والتجارة الدولية بوصفها محركاً للتنمية؛ والقدرة على تحمل الدين؛ والمسائل النظامية؛ والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وبناء القدرات.
- 3- وسعيًا إلى رصد تطبيق خطة العمل المعيارية والعالمية بطبيعتها، وتوفير منتدى متعدد الجهات لتمويل التنمية، أنشئ منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية. وعقد أول دوراته في نيسان/أبريل 2016، ثم ثانيها في أيار/مايو 2017. وما يقوم به المنتدى يساهم في عملية رصد خطة عام 2030 التي يقوم بها المنتدى السياسي الرفيع المستوى. كما أن الآليات ما دون الإقليمية عنصر أساسي في تعبئة التمويل للتنمية والوفاء بأهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.
- 4- وهذه الورقة، التي أعدت استجابة لطلب من الدول الأعضاء في الإسكوا وتماشياً مع الفقرة 27 (ج) من إعلان الدوحة، تتناول الحاجة إلى منتدى لرصد نتائج تمويل التنمية لدفع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية، وغير ذلك من المبادرات الإقليمية، وبما في ذلك تلك التي حددت كأولوية في المنتدى العربي الإقليمي للتنمية المستدامة. كما تنظر في التحديات المرتبطة مع إيجاد منتدى كهذا.

أولاً- التحديات

- 5- تقدر الفجوة بين الإنفاق السنوي اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية ومقدار الاستثمارات الحالي بنحو 2.5 تريليون دولار أمريكي. ويعكس هذا ليس فقط الحاجة إلى تعبئة وصرف التمويل الإنمائي، بل كذلك إلى رصد كل مرحلة من عملية التمويل ونواتج التنمية لضمان الكفاءة.
- 6- وقدرت الإسكوا في عام 2016 أن المنطقة العربية تحتاج إلى تمويل إضافي بقيمة تتراوح بين 3.7 و4.3 تريليون دولار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ولكن اللجنة، مستخدمة لوحة الدرجات العربية لعام 2017 للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وجدت أن المنطقة ربما تحتاج إلى ضعف ذلك المبلغ. فقد أظهرت لوحة الدرجات أنه، مقابل كل دولار أمريكي يحشد في المنطقة من أجل التنمية، فهي تخسر 2.90 دولاراً أمريكياً في التمويل المباشر للتنمية في مناطق أخرى. لذلك لا بد من معالجة هذا الخلل.
- 7- تتعرض البلدان العربية لضغوط لتعبئة مواردها المحلية لتمويل التنمية المستدامة وإيجاد فرص العمل وجعل المجتمع أكثر إنصافاً وتناول القضايا البيئية، بينما تتحمل وطأة النزاع وكلفة إعادة الإعمار. لا ينحصر أثر النزاعات في إعاقة التنمية، بل يتجاوزها إلى التسبب بانتكاس عقود من التنمية، وقد حدث هذا بالفعل في بعض البلدان. فبلغت التكلفة الإجمالية للصراع في المنطقة العربية في الفترة بين عامي 2011 و2016 نحو 614 مليار دولار جراء خسارة الأنشطة الاقتصادية و243 مليار دولار بسبب العجز المالي. وعلى البلدان الخارجية من الصراع أن تحقق توازناً بين تمويل إعادة الإعمار والتنمية المستدامة.

8- لا توجد حالياً هيئة شاملة للمنطقة ترصد التقدم في تمويل العمل الإنمائي الإقليمي (أي التعاون الإقليمي الواسع في أمور تتجاوز مجرد التكامل التجاري، وتشمل الاستثمار والسياسة الصناعية والبنية التحتية الإقليمية)، أو الاستفادة من التمويل من أجل التنمية لخدمة الأولويات الإقليمية. كما لا توجد أي هيئة، تنضوي مثلاً تحت جامعة الدول العربية، لرصد تطبيق أهداف التنمية الاجتماعية أو خطة العمل.

9- كما لا توجد أي محاولة للحوار ما بين المؤسسات أو الحكومات بشأن تمويل تطبيق خطة عام 2030 بطريقة شمولية تأخذ في الحسبان المجموعة الواسعة من المسائل التي تؤثر في تمويل التنمية مثل: الاستدامة المالية؛ وتجنب الضرائب والتهرب منها والامتنال لها؛ والتدفقات المالية غير المشروعة؛ والتجارة الدولية والإقليمية؛ والتمويل بالاقتراف؛ والتعاون الدولي؛ والاستثمار الأجنبي المباشر والأسهم الخاصة؛ والأسواق المالية.

10- لكن ثمة عدد ليس بالقليل من المقترحات للتنمية المالية في المنطقة تشمل بنكاً عربياً لإعادة الإعمار والتنمية، وهيئة عربية للتنمية، وصندوقاً مالياً للتكامل الإقليمي، وصناديق ائتمانية متعددة المانحين، وصندوقاً سيادياً للتكامل الإقليمي العربي. في عام 2005، خلّصت دراسة مشتركة بين جامعة الدول العربية وصندوق النقد العربي إلى أن صناديق الاستثمار الإنمائي والمالي والمنظمات والهيئات الثنائية والمتعددة الأطراف العربية والإسلامية التي كانت توفر المعونة الإنمائية في المنطقة آنذاك عددها كاف، إلا أن إدارتها تتطلب التحسين. ويتزايد اليوم الوعي بالحاجة إلى مسارات جديدة لتوجيه التمويل والاستثمار لخدمة أولويات التنمية المستدامة في المنطقة على أفضل وجه.

العالم العربي في عام 2030



تقدر منظمة العمل الدولية عدد الوظائف الجديدة التي يجب إيجادها في العالم بحلول عام 2030 بنحو 470 مليون وظيفة. وتفيد التقديرات أن تعداد السكان العرب يتوقع أن يصل إلى 452 مليون نسمة في العام نفسه. بحسب تقرير تحديات التنمية في الدول العربية 2011 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحتاج البلدان العربية غير الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى إيجاد 92 مليون وظيفة بحلول عام 2030 لتتمكن من تحقيق العمالة الكاملة، ما يتطلب استثماراً سنوياً يبلغ متوسطه 220 مليار دولار أمريكي.



تقدر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن الطلب العالمي على الغذاء سيزداد بنسبة 35 في المائة بحلول عام 2030 نتيجة نمو عدد السكان وزيادة الاستهلاك الناتج عن توسع الطبقة الوسطى. تتوقع الإسكوا أن الطبقة الوسطى العربية سيبلغ عددها 234 مليون نسمة بحلول عام 2030، ما يشير إلى ضرورة مراجعة الفجوة الغذائية، التي قدرتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية بنحو 71 مليار دولار.



يتوقع المنتدى الاقتصادي العالمي زيادة في المحتوى الأجنبي ذي القيمة المضافة في الصادرات في المنطقة. وسيكون للهبوط الثابت في المحتوى المحلي ذي القيمة المضافة وما يتبعه من نمو في الصادرات إلى خارج المنطقة أثر سلبي على العمالة والنمو في المنطقة العربية. وحيث يزيد اندماج المنطقة ضمن مشهد من القيمة المضافة العالمية، تزداد معها الحاجة إلى التحول البيئي في المنطقة.



تتوقع منظمة التجارة العالمية أن تبلغ الصادرات من البلدان النامية ما نسبته 43 في المائة من التجارة العالمية بحلول عام 2035. وفي هذا الإطار، على الدول العربية السعي إلى إعداد برنامج جماعي يدعم التجارة والنمو وإدماج الوظائف.



قدر تقرير مؤشر السلام العالمي لعام 2015 أثر العنف الاقتصادي على الاقتصاد العالمي بنحو 14.3 تريليون دولار، ما يعادل مجموع اقتصادات البرازيل وكندا وفرنسا وألمانيا وإسبانيا والمملكة المتحدة. بحلول عام 2016، تأثر 87 مليون شخص في العراق وليبيا والجمهورية العربية السورية واليمن مباشرة، ويوجد 45 مليون شخص بحاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية. وقد أدت زيادة شدة العنف المسلح إلى جعل المنطقة تستضيف 47 في المائة من النازحين في العالم و58 في المائة من المجموع العالمي للاجئين المسجلين.



بحسب تقرير الاستثمار العالمي لعام 2014، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، سيطلب تمويل أهداف التنمية المستدامة استثماراً عالمياً تتراوح قيمته بين 5 و7 تريليون دولار في السنة بحلول عام 2030. تقدر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) الفجوة في الاستثمار بنحو 2.5 تريليون دولار في السنة. وقدرت خطة الاستقرار العربية أن الاستثمار في البنية التحتية وصيانتها في المنطقة حتى عام 2020 قد يصل حتى 106 بلون دولار في السنة، ما يعادل 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي في المنطقة.

ثانياً- منتديات ومنابر مواضيعية في المنطقة العربية

11- ثمة منتديات ومنابر عديدة للحوار في المنطقة، وتشمل: المنتدى الاقتصادي العالمي المعني بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقناة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمؤتمرات مجلة يوروموني، والمؤتمرات السنوية لاتحاد المصارف العربية. ولكن ليس أي منها موجه لرصد نتائج تمويل التنمية أو إنفاذها.

12- لمؤتمرات القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية دور معياري يوازي دور المنتدى السياسي الرفيع المستوى. لكن لا يوجد أي مكافئ حكومي دولي أو متعدد الجهات لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية. والاجتماعات الحكومية الدولية التي تعقد كل سنتين للجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية توفر للدول الأعضاء في الإسكوا فرصة لمناقشة التمويل الإنمائي، ولكنها تفتقر إلى بُعد تعدد الجهات المعنية، وتصاغ توصياتها بطريقة تتيح للدول حيزاً في السياسة العامة سعياً لتلبية الأولويات الوطنية، إلا أن هذا يعوق الرصد المقارن للنتائج. وبالرغم من ذلك، فتوصيات التمويل الإنمائي تُرصد دورياً من خلال الآليات الحكومية الدولية للهيئة، وبما في ذلك اللجنة التنفيذية وأثناء الدورات الوزارية. ويمكن تطوير صيغة الاجتماعات الحكومية الدولية الوزارية لتشمل تقييمات ذاتية لرصد تنفيذ التوصيات المتعلقة بالتمويل الإنمائي.

13- وتهدف آلية التنسيق الإقليمي للدول العربية إلى ضمان تنسيق نهج التنمية الإقليمية المتبعة من هيئات الأمم المتحدة في المنطقة وجامعة الدول العربية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤسسات التمويل الإقليمية والدولية. وتعمل خمس مجموعات عاملة مواضيعية وفريق عمل إحصائي تحت آلية التنسيق وتقدم تقاريرها إليها، ولكنها لا تتناول مجالات إجراءات خطة العمل ككل.

14- وتوفر الصناديق والوكالات⁽¹⁾ الإنمائية العربية الوطنية والإقليمية القروض الميسرة والمنح والمساعدة التقنية لمشاريع التنمية الوطنية والإقليمية في جميع أنحاء المنطقة. تعمل مجموعة التنسيق لمؤسسات التنمية الوطنية والإقليمية العربية والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية كمشورة من تلك الصناديق، وتهدف إلى تحقيق التوزيع الأمثل للتمويل والمعونة، وتهتم في المقام الأول بالمسائل العملية.

ثالثاً- تجربة المناطق واللجان الأخرى

15- أدى غياب منصة متعددة التخصصات مكرسة للبت في جميع مجالات الإجراءات السبعة في إطار تمويل التنمية العالمية إلى ترك المنطقة العربية في وضع غير مؤات بالمقارنة مع المناطق الأخرى من حيث المواد والمعارف.

(1) صندوق أبو ظبي للتنمية؛ والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية؛ والصندوق السعودي للتنمية؛ والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي؛ والبنك الإسلامي للتنمية؛ وصندوق الأوبك للتنمية الدولية؛ والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا؛ وبرنامج الخليج العربي للتنمية؛ وصندوق النقد العربي؛ والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمانات التصدير؛ والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي؛ والشركة العربية للاستثمارات الصناعية؛ والشركة العربية للاستثمارات البترولية؛ وبرنامج تمويل التجارة العربية؛ ومؤسسة الخليج للاستثمار؛ والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار؛ وجهاز أبو ظبي للاستثمار؛ وبيت التمويل الكويتي؛ والشركة الكويتية للاستثمار؛ والشركة الدولية الكويتية للاستثمار؛ واتحاد المصارف العربية المؤلف من أكثر من 330 مؤسسة مصرفية ومالية عربية.

16- أنشأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ حوار المتابعة الرفيع المستوى بشأن التمويل الإنمائي في آسيا والمحيط الهادئ، ووضع الحوار في دورته الافتتاحية في عام 2016 خريطة طريق للتمويل الإنمائي في المنطقة بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويصب عمل هذه الهيئة في عمل منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية والمنتدى السياسي الرفيع المستوى.

17- كما أنشأت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتنمية المستدامة كآلية إقليمية ترمي إلى رصد تنفيذ خطة عام 2030 وخطة العمل.

18- أما اللجنة الاقتصادية لأوروبا، فقد أنشأت منتدى إقليمياً معنياً بالتنمية المستدامة، ويركز على التعلم من الأقران. وعلاوة على ذلك، فقد نظمت الهيئة استشارات إقليمية بشأن التمويل الإنمائي مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لأوروبا وآسيا الوسطى، وتشمل الاستشارات ممثلين للحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية وغيرها من المنظمات الدولية.

19- ويحتفظ كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي بمنتدى مخصص لتطبيق خطة عام 2030 وقضايا تمويل التنمية. وأنشئت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في عام 2001 وأدمجت ضمن الاتحاد الأفريقي كوكالة التخطيط والتنسيق في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في عام 2010. وتعمل الوكالة على تعبئة الموارد لأجل البرامج ذات الأولوية حول القارة ورصد تنفيذها. وفي عام 2014 أنشئ، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، منتدى شراكة أفريقيا العالمية ليعكس شواغل وأولويات أفريقيا ضمن العمليات العالمية الأوسع والتعريف باحتياجاتها المالية.

رابعاً- التفويضات

20- توضح خطة العمل الحاجة إلى رصد التقدم في إنجازات أهداف التنمية المستدامة ووسائل تطبيقها، وتركز على الدور المحدد الذي تلعبه الهيئات الإقليمية للأمم المتحدة في هذا الصدد⁽²⁾. كما تركز على أهمية شمول الوزارات والبرلمانات الوطنية والمصارف المركزية والجهات التنظيمية المالية والبنوك الإنمائية والمجتمع المدني في منهجية متكاملة لتمويل التنمية الإقليمية. وبينما تنتقل المنطقة نحو مجموعة من الأولويات المشتركة تحت الإطار الاستراتيجي العربي للتنمية المستدامة المقترح، تبرز الحاجة إلى التقارب المتوازي بالنسبة إلى التمويل الإنمائي لضمان تلبية التمويل لتلك الأولويات.

21- واتفق المشاركون في المنتدى العربي للإقليمي للتنمية المستدامة لعام 2017، الذي عُقد في أيار/مايو في الرباط، على الحاجة إلى آلية تمويل إقليمية لدعم تنفيذ خطة عام 2030. وعلى نحو مماثل، وفي إعلان الدوحة، ركزت الدول الأعضاء على أهمية تحسين النهوض بالمؤسسات، وإيجاد آليات لتمويل خطة عام 2030⁽³⁾.

22- وطلبت الدول الأعضاء أيضاً أن تُصدر الإسكوا وثيقة بشأن كيفية تعزيز التمويل الإنمائي الإقليمي كوسيلة لتطبيق خطة عام 2030 وغيرها من أولويات العمل المشترك الإقليمي.

(2) أنظر 130، القرار 69/313، الجمعية العامة.

(3) أنظر E/ESCWA/29/12/Report.

خامساً- المنتدى العربي لتمويل التنمية

23- في ضوء ما ذكر سابقاً، يمكن للتمويل العربي للمنتدى الإنمائي أن يؤدي دوراً حاسماً ومتمماً لدور المنتدى العربي المعنى بالتنمية المستدامة. وترمي هذه الورقة إلى توفير قاعدة لمناقشة التوجه الاستراتيجي، والأهداف، والمسائل التشغيلية المرتبطة مع إنشاء منتدى كهذا، والبناء على الالتزام السياسي بمعالجة تحدي التمويل على جميع المستويات لأجل التنمية المستدامة، كما أكد على ذلك برنامج العمل (الفقرة الأولى)، وعلى الاعتراف بالتحديات التي تشكلها النزاعات (الفقرة الثامنة).

24- ويمكن لمنتدى كهذا أن يلبي الدعوة إلى أطر تمويل متكاملة لدعم استراتيجيات التنمية المستدامة، وتنسيق دور البنوك الإنمائية وغيرها من المؤسسات المالية الإقليمية في توفير الوصول إلى الخدمات المالية، وتشجيع البنوك الإنمائية الإقليمية على دعم تمويل التحول الصناعي. ويمكن أن يساعد ذلك في توسعة آليات تمويل جديدة؛ وتحسين الوصول إلى الأسواق؛ وتركيز الجهود على المجالات التي تؤخرها الفجوات المالية مثل البنية التحتية والطاقة والزراعة والصناعة والعلوم والتكنولوجيا؛ والمساهمة في الشمول المالي؛ وتشجيع تمويل المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وقد ذكرت خطة العمل جميع هذه المجالات.

25- وينبغي أن يكون المنتدى بمثابة منبر متعدد الأطراف لمناقشة تحديات التمويل وتوجيه جميع الأموال المتاحة (إجمالي الدعم الرسمي للتنمية المستدامة) نحو استراتيجيات التنمية في المنطقة وأولوياتها كما حددتها، على الصعيدين الوطني والإقليمي، كل دولة بمفردها أو المنتدى العربي للتنمية المستدامة أو جامعة الدول العربية.

26- يترتب على هيكل وشكل كل منتدى آثار مالية كبيرة، والدول الأعضاء مدعوة للتداول بشأن المسائل المتسلسلة التالية بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن كيفية المضي قدماً بالاقترح.

-8-


